المستثمر

www.Almostathmir.dz

يومية وطنية

الأربعاء 19 أوت 2026
العدد 1103 - الثمن 15دج

98

من الاستيراد إلى التصدير

الجزائر تبني صناعة طبية وطنية

المستثمر
الأربعاء 19 أوت 2026 العدد 1103 - الثمن 15دج

من الاستيراد إلى التصدير

الجزائر تبني صناعة طبية وطنية

■ بقلم: ناريمان شباط

تتجه الجزائر نحو الانتقال التدريجي من الاعتماد على استيراد المستلزمات الطبية إلى توطين إنتاجها محلي ، في توجه يرمي إلى تعزيز قدرات الإنتاج الوطني وتحقيق الأمن والسيادة الصحية، من خلال تشجيع الاستثمار وتثمين الخبرات والإمكانات الوطنية المتوفرة في هذا المجال.

ويأتي هذا التوجه في إطار مواصلة وزارة الصناعة الصيدلانية لقاءاتها التشاورية مع مختلف الشركاء المهنيين والمتعاملين الاقتصاديين، حيث استقبل وزير الصناعة الصيدلانية، الدكتور وسيم قويدري، بمقر الوزارة، ممثلين عن الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل "CAP"، لمتابعة انشغالات المتعاملين وتعزيز التنسيق والتشاور حول مختلف القضايا المرتبطة بنشاط القطاع.

وخصص اللقاء لمتابعة مخرجات الاجتماع السابق مع ممثلي الكونفدرالية، والوقوف على مدى تنفيذ التوصيات المنبثقة عنه، لاسيما ما تعلق بالتكفل بالانشغالات المهنية المطروحة في مجال تسويق وتوفير المستلزمات الطبية، بما يساهم في تحسين ظروف ممارسة النشاط وضمان استمرارية تموين السوق الوطنية.

كما شكل اللقاء فرصة لاستعراض مختلف الإجراءات والتسهيلات التي تم اتخاذها لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بتبسيط وتسريع إجراءات الحصول على رخص البرامج التقديرية للاستيراد، إلى جانب تعزيز آليات المرافقة للتكفل الأحسن بانشغالات المتعاملين وفي أحسن الآجال، بما يضمن الاستجابة الفعالة لاحتياجات السوق الوطنية.

وفي هذا السياق، أشار وزير الصناعة الصيدلانية إلى أهمية الانتقال التدريجي من الاعتماد على استيراد المستلزمات الطبية نحو توطين إنتاجها محلي ، من خلال تشجيع الاستثمار وتثمين الخبرات والإمكانات الوطنية المتوفرة في هذا المجال، بما يعزز قدرات الإنتاج الوطني ويساهم في تحقيق الأمن والسيادة الصحية.

وقد لقي هذا التوجه ترحيب من طرف ممثلي الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، الذين أكدوا استعدادهم لمواصلة تطوير استثماراتهم وتوسيع نشاطهم في مجال إنتاج المستلزمات الطبية، بما يساهم في تعزيز الإنتاج المحلي والاستجابة لاحتياجات السوق الوطنية.

وفي موازاة هذا المسار، يواصل قطاع الصناعة الصيدلانية متابعة تقدم المشاريع الاستراتيجية التابعة للمجمع العمومي "صيدال"، حيث ترأس الوزير، اجتماع تقني بحضور إطارات من المجمع وممثلي عدد من الشركات الأجنبية، خصص للوقوف على مدى تقدم أشغال إنجاز عدد من المشاريع التابعة للمجمع.

وشكل الاجتماع مناسبة لتقديم عرض تقني حول سير تقدم أشغال إنجاز مشروع إنتاج الأدوية المضادة للسرطان بمختلف أشكالها بولاية قسنطينة، ومشروع إنتاج اللقاحات بولاية عنابة، باعتبارهما من بين المشاريع ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإنتاج الصيدلاني.

وشدد الوزير، في هذا الإطار، على ضرورة تسريع وتيرة إنجاز هذه المشاريع والالتزام بالآجال المحددة لدخولها حيز الاستغلال قبل نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2027، بما سيساهم في تعزيز القدرات الوطنية لإنتاج الأدوية وضمان السيادة الصحية.

ويعكس تزامن الدفع نحو توطين صناعة المستلزمات الطبية مع متابعة المشاريع الاستراتيجية في مجال إنتاج الأدوية واللقاحات توجه نحو تعزيز القدرات الوطنية في قطاع الصناعة الصيدلانية، عبر دعم الإنتاج المحلي وتطوير الاستثمارات، مع مواصلة ضمان تموين السوق الوطنية والاستجابة لاحتياجاتها.

رئيس مجلس أخلاقيات الصيادلة متيوي نورالدين: السيادة الصحية تمر أولاً عبر السيادة في مجال الجودة

أفاد رئيس مجلس أخلاقيات الصيادلة متيوي نور الدين في تصريح له لجريدة "المستثمر" أن توطين صناعة المستلزمات الطبية يشكل رهاذ استراتيجي للسيادة الصحية في الجزائر، مؤكد أن الأزمات الصحية العالمية أثبتت أهمية امتلاك كل دولة لقدرات وطنية كافية تضمن توفير المنتجات الصحية الأساسية. وأوضح أن تطوير الإنتاج المحلي من شأنه المساهمة في تقليص التبعية للاستيراد، وتأمين التموين، والحد من تأثير الاضطرابات التي قد تعرفها الأسواق الدولية، إلى جانب التحكم بشكل أفضل في التكاليف.

وأكد في المقابل أن توطين الصناعة لا ينبغي أن يُنظر إليه من زاوية اقتصادية فقط، بل يجب أن يستجيب قبل كل شيء لهدف من أهداف الصحة العمومية، يتمثل في ضمان توفر المستلزمات الطبية للمريض الجزائري، وضمان جودتها وسلامتها واستمرارية الحصول عليها.

وفي هذا الإطار، شدد على ضرورة تشجيع إقامة صناعة وطنية حقيقية للمستلزمات الطبية، لا تقتصر على الإنتاج فحسب، وإنما تكون قادرة أيض على الابتكار، واحترام المعايير الدولية، وتطوير الخبرة العلمية والتكنولوجية الوطنية.

وبخصوص الضمانات التي ينبغي وضعها حتى لا يأتي تسريع الإنتاج المحلي على حساب جودة وسلامة المستلزمات الطبية، أكد أن المبدأ الأساسي يجب أن يكون واضح ، وهو أن الإنتاج المحلي لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال على حساب متطلبات الجودة والسلامة. موضحا أن كل مستلزم طبي موجه للمريض يجب أن يستجيب لنفس متطلبات الجودة والسلامة، سواء كان منتج في الجزائر أو مستورد . ومن هذا المنطلق، دعا إلى تعزيز منظومة المراقبة والتقييم والمطابقة والاعتماد والمتابعة بعد التسويق.

وأشار إلى أن ذلك يتطلب، على وجه الخصوص، اعتماد معايير تقنية صارمة، ووضع إجراءات شفافة للحصول على الاعتماد، وإجراء عمليات مراقبة دورية للمصنعين والمواد الأولية، فضلاً عن ضمان التتبع الكامل للمستلزمات الطبية.

كما شدد على ضرورة تعزيز نظام اليقظة الصحية، ولا سيما اليقظة الخاصة بالمستلزمات الطبية ، بما يسمح بالكشف السريع عن أي حادث أو خلل مرتبط بمستلزم طبي، واتخاذ التدابير اللازمة بشكل فوري.

ولفت، في السياق ذاته، إلى ضرورة توفر الهيئة الصحية المختصة على الإمكانيات البشرية والعلمية والتقنية الضرورية للقيام بمهام الرقابة بفعالية، مؤكد أن السيادة الصحية تمر أولاً عبر السيادة في مجال الجودة.

وفيما يتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين تشجيع المنتج الوطني وحماية صحة المريض وضمان حقه في الحصول على مستلزم طبي آمن وفعال، أوضح رئيس مجلس أخلاقيات الصيادلة أنه لا ينبغي النظر إلى الإنتاج الوطني وحماية المريض كهدفين متعارضين، بل إن نجاح السياسة الصناعية يجب أن يكون هدفه الأساسي خدمة المريض والمنظومة الصحية الوطنية.

وأكد أن بإمكان الدولة دعم المنتج الوطني من خلال إجراءات المرافقة، وتحفيز الاستثمار، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، وكذلك إعطاء الأفضلية للمنتج الوطني عندما يستجيب فعلي لنفس متطلبات الجودة والسلامة والفعالية التي تتوفر في المنتجات المطروحة في الأسواق الدولية.

وفي المقابل، شدد على أن وطنية المنتج لا ينبغي أن تصبح معيار يتقدم على سلامة المريض، داعي إلى تطوير صناعة وطنية تنافسية، ولكن في إطار تنظيمي صارم يضمن الجودة.

كما أوضح ضرورة تمكين الصيدلي والطبيب وباقي مهنيي الصحة من الوصول إلى منتجات موثوقة ومطابقة للمعايير، مع بقاء المريض في صميم جميع القرارات والسياسات الصحية.

وخلص رئيس مجلس أخلاقيات الصيادلة إلى أن السيادة الصحية لا تعني الإنتاج في الجزائر بأي ثمن، وإنما تعني القدرة، في جميع الظروف، على ضمان حصول المواطنين على منتجات صحية آمنة وفعالة وذات جودة.

●●●

رئيس النقابة الوطنية للصيادلة الجزائريين المعتمدين والي سمير:

نأمل أن نرى صناعة مستلزمات طبية جزائرية قوية

أوضح رئيس النقابة الوطنية للصيادلة الجزائريين المعتمدين، والي سمير، في تصريحه لجريدة "المستثمر" أن صناعة المستلزمات الطبية في الجزائر لا تزال في مرحلة التطور والنمو، ولا تغطي في الوقت الحالي كامل احتياجات السوق الوطنية، مشير إلى أن الاستيراد يبقى ضروريا لضمان استمرارية التموين وتلبية احتياجات المرضى والمؤسسات الصحية. وأعرب عن أمله في أن تتطور هذه الصناعة في أقرب وقت ممكن، مستفيدين من التجربة الناجحة التي عرفتها صناعة الأدوية في الجزائر، للوصول إلى مرحلة تغطي فيها الصناعة الوطنية جزء كبير من الاحتياجات، ثم تغطيتها بشكل واسع مستقبلاً، مع ضمان الجودة والسعر المناسب. وبخصوص قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجات السوق، أشار إلى وجود بداية مشجعة وإمكانات وطنية مهمة في مجال صناعة المستلزمات الطبية، غير أن الإنتاج المحلي لم يصل بعد إلى مرحلة تغطية كامل الاحتياجات الوطنية، سواء من حيث تنوع المنتجات أو الكميات. واعتبر أن ذلك أمر طبيعي بالنسبة لصناعة ما زالت في طور البناء، مؤكد أن المطلوب هو مرافقتها وتشجيع الاستثمار فيها، حتى تصل تدريجيا إلى المستوى الذي وصلت إليه صناعة الأدوية في الجزائر. وفيما يتعلق بدور توطين صناعة المستلزمات الطبية في معالجة مشكلات التموين، أكد أن التوطين يمثل توجه استراتيجي مهم لتعزيز الأمن والسيادة الصحية في الجزائر، لكنه شدد على ضرورة أن يتم بشكل تدريجي ومدروس. وأوضح أن الانتقال من الاعتماد على الاستيراد إلى الإنتاج الوطني لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها، وإنما يحتاج إلى إطار قانوني واضح، ومرافقة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين، وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، مع ضمان الجودة والكمية والسعر المناسب. مؤكدا أن الاستيراد والإنتاج المحلي، في المرحلة الحالية، يبقيان متكاملين لضمان استمرارية التموين، إلى أن تتمكن الصناعة الوطنية من تغطية الاحتياجات. وفي ختام حديثه، عبر رئيس النقابة عن تفاؤله الكبير بمستقبل هذه الصناعة، معرب عن أمله في أن تشهد السنوات المقبلة صناعة مستلزمات طبية جزائرية قوية، كما هو الحال بالنسبة لصناعة الأدوية، قادرة على تلبية احتياجات السوق الوطنية بجودة عالية وأسعار مناسبة، والمساهمة في تعزيز السيادة الصحية للجزائر.

الخبير الاقتصادي
حمزة بوغادي:

المستقبل هو مستقبل الصناعات الصغيرة

أكد الخبير الاقتصادي حمزة بوغادي في تصريحه لجريدة "المستثمر" أن الجزائر تعد الأكبر في إفريقيا من حيث الصناعة الصيدلانية، مشير إلى أن رقم أعمال الصناعة الصيدلانية والطبية تجاوز 3.5 مليار دولار. وأوضح أن الأهم هو وجود استقرار وتصاعد في وتيرة تطوير هذه الشعبة، وهو ما انعكس في تخصيص الدولة وزارة كاملة للصناعة الصيدلانية. وفي حديثه عن توطين صناعة المستلزمات الطبية، أوضح الخبير أن هذا التوجه يأتي في سبيل ضمان السيادة الصحية، التي أصبحت، حسب تصوره، من بين ركائز الأمن القومي، خاصة بعد جائحة كورونا. وأشار إلى أن الأحداث التي عرفها العالم خلال الجائحة أعادت تعريف مفهوم الأمن القومي، وأدخلت مصطلحات جديدة، على غرار الأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن الطاقوي وأضاف أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على تأمين الحدود من المخاطر والجماعات المسلحة والاعتداء الخارجي، بل أخذ أبعاد أخرى تتمثل في التركيز على تحقيق السيادة الصحية والأمن المائي والغذائي وغيرها من المجالات. واعتبر أن الاستحواذ على حصة من هذه المجالات يسمح، على الأقل، بضمان استجابة سريعة لأي طارئ أو ظرف، كالكوارث الطبيعية والأمراض والجوائح. وفي هذا السياق، أكد أن الصناعة الصيدلانية في الجزائر ما تزال تأخذ منحنى تصاعديا، سواء من حيث زيادة الإنتاج أو الاستثمار، معتبرا أن القطاع يمكنه، بعد مدة من الإنتاج وتحقيق الاستقرار في تغطية السوق المحلية والطلب المحلي، التوجه نحو الأسواق الخارجية. وأوضح أن استقرار الإنتاج وتغطية الطلب المحلي سيفضيان إلى وجود فائض، وهو ما سيدفع المؤسسات الناشطة في المجال إلى البحث عن أسواق مستدامة وشراكات في الخارج، بما يضمن استمرارية هذا المسار، خاصة مع إمكانية التوجه نحو التصدير. وبخصوص تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وضمان المنافسة، أكد الخبير ضرورة وجود إطار يضمن المنافسة، مشير إلى وجود قوانين ودفاتر شروط تمس تقريبا مختلف المواد المنتجة، إلى جانب تنظيم طرق إنتاجها وتصريفها وتوزيعها. وأوضح أن هذا المجال خضع بدرجة كبيرة لأنظمة التقنين والاعتماد، معتبر أن هناك، مقارنة ببعض المجالات الأخرى، استقرار في المنافسة، ولم تسجل، حسبه، مشاكل في هذا الجانب. وفي جانب آخر، شدد على أهمية مواصلة التكوين، موضحا أن الجزائر تتوفر على الصيادلة والبيولوجيين والأطباء، كما تسجل سنويا أرقاما جيدة في هذا المجال، غير أن التكوين الأساسي والمتخصص يظل بحاجة إلى مزيد من الاستثمار. واعتبر أن تطوير التكوين المتخصص سيسمح بتنويع مدخلات القطاع، وصولا خلال السنوات المقبلة إلى التخلص من جزء كبير من المدخلات المستوردة وتصنيعها محليا. أما فيما يتعلق بتحسين الجودة والأسعار، فأوضح أن الأمر يخضع أيضا لإطار تنظيمي خاص بالأسعار، مشير إلى أن كثير من المواد مقننة أو تخضع لنظام الدعم الاجتماعي من طرف الدولة، إلى جانب وجود قانون العرض والطلب في بعض المجالات. كما أوضح أن التحكم في التكلفة يتم على مراحل، من خلال استمرارية الإنتاج، وتطوير البحث والتطوير الذي يسعى إلى خفض التكلفة في مجالات معينة. وأضاف أن مرور الوقت سيسمح بالعثور على موردين للمواد الأولية بأسعار أقل، إلى جانب تكوين يد عاملة متخصصة، وهو ما قد يؤدي تدريجيا إلى التخلي عن بعض الخبرات الأجنبية. واعتبر أن هذا التمكن التدريجي من التحكم في التكلفة سينعكس على تنافسية المنتجات، خصوصا في حال التوجه نحو التصدير، حيث ستكون هناك قدرة أكبر على المنافسة في السوق العالمية. وفي ختام حديثه، أكد الخبير أن الاستثمار سيكون من بين العوامل الأساسية التي ستحدد نجاح هذه الاستراتيجية، مشدد على ضرورة مواصلة الاستثمار، ليس فقط في الصناعة القائمة، وإنما أيضا في المناولة بمختلف مدخلات الصناعة. موضحا أن الأمر ينطبق على الصناعة الصيدلانية وصناعة النسيج والسيارات وغيرها، معتبر أن المستقبل هو مستقبل الصناعات الصغيرة، مستقبل المناولة، مستقبل خلق الآلاف من الشركات التي تغذي هذا المسار، مسار الإنتاج المحلي. كما أشار إلى أهمية مواصلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، لاسيما إصلاح النظام المالي والبنكي، إلى جانب تدعيم الكفاءات، خصوصا في مجال التكوين المتخصص، بما يدعم مسار تطوير الإنتاج المحلي ويعزز قدرته على الاستمرار والتوسع.

الخبير الاقتصادي
حركاتي حاتم:

من إحلال الواردات إلى صناعة تصديرية

وفي تصريح أخر لجريدة "المستثمر" أوضح الخبير الاقتصادي حاتم حركاتي، أن توطين صناعة المستلزمات الطبية في الجزائر يجب ألا يختزل في تقليص الواردات، وإنما ينبغي أن يكون جزء من رؤية صناعية واقتصادية متكاملة، تهدف إلى بناء قاعدة إنتاج وطنية تضمن الأمن الصحي، وتقلص فاتورة الاستيراد، ثم تتحول في مرحلة لاحقة إلى صناعة تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الإفريقية والدولية. وشدد الخبير على أن السيادة الصحية لا تعني إنتاج كل ما تحتاجه الجزائر محليا، لأن ذلك غير اقتصادي وغير واقعي، وإنما امتلاك القدرة على إنتاج المنتجات الصحية والاستراتيجية التي لا يمكن السماح بانقطاع تموينها، خصوصا في الأزمات الدولية. وأوضح أن الجزائر تمتلك قاعدة صناعية يمكن البناء عليها، مشير إلى وجود 233 مؤسسة إنتاج صيدلاني، منها 138 مؤسسة متخصصة في صناعة الأدوية، إضافة إلى 103 مشاريع استثمارية جديدة قيد الدراسة، من بينها 31 مشروع في مجال المستلزمات الطبية. واعتبر أن هذه الحركية تطرح تحدي الانتقال من تلبية الطلب المحلي إلى بناء شركات قادرة على دخول الأسواق الخارجية. وأكد أن السوق الجزائرية، رغم أهميتها، لا ينبغي أن تكون السقف النهائي للصناعة، داعيا إلى التفكير في التصدير منذ إنشاء المصنع، خاصة نحو إفريقيا، التي تمثل فرصة استراتيجية بالنظر إلى حجم احتياجاتها الصحية. وذكر أن الجزائر يمكنها البدء بمنتجات ذات استهلاك مرتفع وتكنولوجيا متوسطة، قبل الانتقال تدريجيا إلى منتجات أكثر تعقيد وقيمة مضافة. وبخصوص حماية الإنتاج المحلي، دعا إلى اعتماد حماية ذكية ومشروطة خلال السنوات الأولى، مرتبطة بمؤشرات تشمل الإنتاجية والجودة وتخفيض التكلفة والإدماج المحلي والبحث والتطوير والتكوين والتصدير، قائلا: لا نحمي المؤسسة من المنافسة، وإنما نحمي الاستثمار المنتج من المنافسة غير العادلة. وفيما يتعلق بالتكلفة، أوضح أن التصنيع المحلي قد يكون أغلى خلال السنوات الأولى، لكن المقارنة الصحيحة يجب أن تقوم على التكلفة الاقتصادية الكاملة للاستيراد، بما يشمل النقل والتأمين والتخزين والتمويل وتقلبات أسعار الصرف واضطرابات سلاسل الإمداد، وليس سعر المنتج فقط. كما دعا إلى بناء قاعدة بيانات دقيقة لتحديد المنتجات ذات الأولوية، واقترح قائمة أولية تضم بين 100 و200 منتج طبي استراتيجي، وفق معايير تشمل قيمة الواردات، حجم الطلب، الحساسية الصحية، إمكانية التصنيع، مستوى التكنولوجيا، الاستثمار، القيمة المضافة وفرص التصدير. وشدد على أهمية إصلاح الإطار التنظيمي من خلال رقمنة الملفات وتقليص آجال الاعتماد وتوحيد الإجراءات، مع الحفاظ على الصرامة في مراقبة الجودة، مؤكد أن «السرعة لا تعني التنازل عن الرقابة». وفي الجانب التكنولوجي، دعا إلى الاستفادة من الشراكات الدولية ونقل التكنولوجيا، مع رفع القيمة المضافة المحلية تدريجيا، مؤكد أن مجرد تجميع المنتجات لا يمثل سيادة صناعية كاملة. كما شدد على أهمية تكوين المهندسين والتقنيين وخبراء الجودة والاعتماد والبحث والتطوير. وخلص إلى أن نجاح الاستراتيجية يتطلب جمع الاستثمار والتكنولوجيا والكفاءات والإطار التنظيمي، وأن المؤشر الحقيقي للنجاح لن يكون عدد المصانع، وإنما قدرة المؤسسات مستقبلاً على الإنتاج بجودة عالية وأسعار تنافسية ونسب إدماج مرتفعة، والحصول على شهادات دولية وبيع منتجاتها خارج الجزائر. مؤكدا أن الجزائر تحتاج إلى سياسة صناعية تقوم على تحديد المنتجات ذات الأولوية وتوجيه الاستثمار إليها، بهدف تحويلها تدريجيا إلى منصة إنتاج وتصدير نحو إفريقيا، بما يجعل صناعة المستلزمات الطبية قطاع قادر على تنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

الخبير الاقتصادي
فارس هباش:

من تعويض الواردات إلى صناعة تصديرية

أوضح الخبير الاقتصادي فارس هباش في لجريدة "المستثمر" أن توطين صناعة المستلزمات والأجهزة الطبية في الجزائر أصبح أحد المحاور المهمة في مسار تعزيز السيادة الصحية ودعم الأمن الصحي الوطني، مشير إلى أن امتلاك قدرات إنتاج محلية لا يرتبط فقط بتقليص فاتورة الاستيراد، بل يشمل أيضا ضمان استمرارية التموين، وتطوير النسيج الصناعي، وخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة، وتعزيز مكانة الجزائر في الأسواق الإقليمية والإفريقية. وأكد أن الجزائر تتوفر على قاعدة صناعية وصيدلانية مهمة يمكن البناء عليها لتطوير قطاع المستلزمات الطبية تدريجي، خاصة مع تنامي الطلب الداخلي وتوسع المؤسسات الوطنية وتطور منظومة الاستثمار والإنتاج.

وفيما يتعلق بإمكانية الانتقال من تعويض الواردات إلى التصدير، أوضح أن ذلك يمكن اعتباره أحد الأهداف الطبيعية لتطور هذه الصناعة. وأشار إلى أن المرحلة الأولى تركز غالبا على تلبية جزء أكبر من الطلب الوطني وتقليص الاعتماد على المنتجات المستوردة، قبل الانتقال إلى رفع حجم الإنتاج وتحسين الجودة وزيادة الإدماج المحلي والتوجه نحو الأسواق الخارجية. واعتبر أن الجزائر تتمتع بعدة مزايا يمكن استثمارها في هذا الاتجاه، من بينها موقعها الجغرافي وقربها من الأسواق الإفريقية والمتوسطية، وتوفر الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى وجود قاعدة صناعية وسوق داخلية تسمح للمؤسسات بتحقيق حجم إنتاج أولي قبل التوسع خارجي . وشدد على أن نجاح التصدير يبقى مرتبط بقدرة المنتج الجزائري على الجمع بين الجودة والسعر التنافسي ومطابقة المعايير واستمرارية التموين. وبخصوص التوفيق بين حماية الإنتاج المحلي والمنافسة، أكد أن نجاح الصناعة الوطنية يتطلب بيئة تساعد المؤسسات المحلية على النمو، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المنافسة باعتبارها عاملاً أساسي لتحسين الجودة والإنتاجية. ودعا إلى ربط الامتيازات المقدمة للمؤسسات بمؤشرات أداء واضحة، تشمل تطوير الإنتاج، وتحسين الجودة، والاستثمار في التكنولوجيا، ورفع نسبة الإدماج المحلي، وتوسيع القدرة التصديرية. كما أشار إلى إمكانية توظيف الطلب العمومي لدعم المؤسسات الوطنية، خاصة عندما تتوفر منتجات محلية مطابقة للمواصفات المطلوبة، مؤكد أن استمرار المنافسة وتشجيع الابتكار والاستثمار يساعدان على تحسين الأسعار والخدمات ورفع مستوى المنتجات. وفيما يتعلق بتكلفة التصنيع المحلي، أوضح أن المراحل الأولى تتطلب استثمارات كبيرة لإنشاء الوحدات الصناعية واقتناء التجهيزات وتطوير أنظمة الجودة وتكوين الموارد البشرية والحصول على الاعتمادات الضرورية. غير أن تقييم الجدوى الاقتصادية، حسبه، يجب ألا يقتصر على سعر المنتج فقط، باعتبار أن التصنيع المحلي يمكن أن يساهم في تقليص الطلب على العملة الصعبة، وخفض تكاليف النقل والتخزين، وتحسين سرعة التموين، وخلق وظائف جديدة ونقل المعرفة والتكنولوجيا. وأضاف أن ارتفاع حجم الإنتاج وتطور شبكة الموردين المحليين وزيادة نسبة الإدماج يمكن أن يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج تدريجي ، كما أن التوجه نحو التصدير يسمح بتحقيق وفورات الحجم وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني. وأكد الخبير أن نجاح استراتيجية التوطين لا يرتبط بعامل واحد، بل يحتاج إلى تكامل الاستثمار والتكنولوجيا والكفاءات والتنظيم. فالاستثمار ضروري لإنشاء المصانع والمخابر وخطوط الإنتاج، بينما تسمح التكنولوجيا بتحسين الإنتاجية والدقة والجودة، وتبقى الكفاءات البشرية أساس تطوير صناعة مستدامة، في حين يوفر الإطار التنظيمي البيئة التي تسمح لهذه العناصر بالعمل بكفاءة. وشدد على أن الهدف الأوسع من توطين صناعة المستلزمات الطبية يتمثل في إنشاء منظومة وطنية متكاملة لا تقتصر على التصنيع، وإنما تشمل التصميم والبحث والتطوير والاختبارات ومراقبة الجودة والصيانة والتصدير، إلى جانب تطوير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في إنتاج المكونات والمواد والخدمات المرتبطة بالقطاع الصحي. وخلص إلى أن تطوير هذه الصناعة يمكن أن يساهم في ربط الصناعة بالصحة والبحث العلمي والجامعات ومراكز الابتكار، وجعل المستلزمات الطبية أحد القطاعات الداعمة لتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة مع ارتفاع الطلب على المنتجات الصحية في الأسواق الإفريقية. مؤكدا أن السيادة الصحية لا تعني فقط توفر المنتجات الطبية، بل امتلاك القدرة الوطنية على إنتاج جزء متزايد منها وتطويرها وصيانتها وضمان استمرارية توفرها، مشير إلى أن اقتران هذه القدرة بالجودة والتكنولوجيا والتنافسية يمكن أن ينقل صناعة المستلزمات الطبية من قطاع يخدم السوق الوطنية إلى صناعة جزائرية ذات حضور إقليمي وقدرة تصديرية متزايدة.

الخبير الاقتصادي
هواري تيغرسي:

نصنع ما نحتاجه، ثم نصنع ما تستطيع الأسواق الخارجية شراءه

اعتبر الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي في تصريحه لجريدة "المستثمر" أن الجزائر تملك فرصة حقيقية للانتقال من سوق تعتمد على استيراد المستلزمات الطبية إلى قاعدة صناعية قادرة على الإنتاج ثم التصدير، شرط أن يكون الهدف صناعة تنافسية بمواصفات دولية. وأكد أن الصناعة يمكن أن تنتقل من تعويض الواردات إلى صناعة تصديرية، لكن ذلك يتطلب تغيير فلسفة المشروع منذ البداية، بحيث لا يكون الهدف الإنتاج محلي فقط لتفادي الاستيراد، وإنما بناء صناعة قادرة على المنافسة أولاً في السوق الجزائرية ثم في الأسواق الإفريقية والعربية والدولية. وأشار إلى أن السوق الداخلية يمكن أن تكون قاعدة اختبار، لكنها لا تكفي وحدها لبناء صناعة ذات حجم وكفاءة مرتفعين، لذلك يجب التفكير منذ إنشاء المصنع في متطلبات التصدير، من الجودة والاعتماد والتتبع والتغليف والمعايير الدولية، إلى القدرة على الإنتاج بكميات كبيرة وسلاسل التوريد. ولفت إلى أهمية الفرصة الإفريقية، معتبر أنه إذا تمكنت الجزائر من بناء صناعة ذات جودة وأسعار تنافسية، يمكن أن تتحول من مستورد للمستلزمات الطبية إلى منصة إنتاج وتصدير نحو إفريقيا. وبخصوص حماية الإنتاج المحلي والمنافسة، أكد أن الحماية ضرورية في مرحلة الانطلاق، لكن الحماية الدائمة قد تقتل الصناعة بدل أن تحميها. ودعا إلى اعتماد حماية ذكية ومؤقتة مرتبطة بمؤشرات واضحة، تشمل نسبة الإدماج المحلي والجودة والإنتاجية والاستثمار والتكوين والتصدير، مع إبقاء جزء من السوق مفتوح للمنافسة الأجنبية، قائلاً: نحمي الصناعة الناشئة، لكن لا نحمي الاحتكار. وأوضح أن الدولة يمكنها استخدام المشتريات العمومية بذكاء، باعتبار أن المستشفيات والمؤسسات الصحية تمثل طلب ضخم يمكن أن يساعد المنتج المحلي على الوصول إلى الحجم الاقتصادي المطلوب، مقابل الالتزام بمعايير جودة صارمة وأسعار تنافسية. وفيما يتعلق بتكلفة التصنيع المحلي، أوضح أن المنتج المحلي ليس بالضرورة أقل تكلفة في البداية، بسبب محدودية حجم الإنتاج، وارتفاع تكلفة التكنولوجيا، والاعتماد على بعض المواد الأولية المستوردة، وضعف سلاسل المناولة، وتكلفة الحصول على شهادات الاعتماد. وأكد أن المقارنة لا ينبغي أن تكون بين سعر المنتج المستورد اليوم وسعر المنتج المحلي اليوم فقط، بل يجب احتساب تكلفة الاستيراد على المدى الطويل، بما يشمل العملة الصعبة والنقل والشحن واضطرابات سلاسل الإمداد ومخاطر الأزمات الدولية.

واعتبر أن الصناعة المحلية تصبح أكثر جدوى مع بلوغ حجم إنتاج اقتصادي، ونسبة إدماج أعلى، وتكنولوجيا أفضل، وسوق تصديرية. وعن عوامل نجاح الاستراتيجية، أوضح أن النجاح لن تحدده حلقة واحدة، بل المنظومة كاملة، مشير إلى أن الاستثمار نقطة البداية، لكن المال وحده لا يصنع صناعة طبية تنافسية، فالتكنولوجيا تحدد القدرة على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة، والكفاءات تشغل التكنولوجيا وتطورها، بينما يضمن الإطار التنظيمي الجودة ويمنح المستثمر رؤية واضحة. وشدد على ضرورة بناء منظومة صناعية طبية متكاملة، وليس مجرد مصانع تجميع، تشمل المواد الأولية والتغليف الطبي والقوالب والمكونات ومختبرات الاختبار والاعتماد والبحث والتطوير وشركات المناولة والتكوين المتخصص، وصولاً إلى التصنيع والتوزيع والتصدير. وفي ختام حديثه، أكد أن الجزائر لا ينبغي أن تضع هدف صنع ما نستورد فقط، معتبر أن الهدف الأكبر هو أن نصنع ما نحتاجه، ثم نصنع ما تستطيع الأسواق الخارجية شراءه. وخلص إلى أن السيادة الصحية يمكن أن تصبح بوابة للسيادة الصناعية، وأن صناعة المستلزمات الطبية قادرة على التحول من قطاع لتعويض الواردات إلى قطاع للتكنولوجيا والتصدير وخلق القيمة.

التوطين رهان السيادة الصحية

يتجه مسار توطين صناعة المستلزمات الطبية في الجزائر نحو ترسيخ قاعدة إنتاج محلية قادرة على تقليص الاعتماد على الاستيراد وتعزيز قدرة القطاع الصحي على ضمان احتياجات السوق الوطنية. ويأتي هذا التوجه ضمن رؤية تقوم على تشجيع الاستثمار وتثمين الخبرات والإمكانات الوطنية، بما يجعل الصناعة الصيدلانية والمستلزمات الطبية جزء من مسار أوسع لتحقيق السيادة الصحية. غير أن بناء صناعة وطنية في هذا المجال لا يرتبط بإنشاء وحدات إنتاج فحسب، بل يتطلب منظومة متكاملة تشمل التكوين المتخصص، والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، والمناولة، إلى جانب اعتماد معايير صارمة للجودة والسلامة والرقابة. كما يبقى الحفاظ على استقرار تموين السوق وضمان توفر المستلزمات الطبية بشكل مستمر عاملاً أساسي في نجاح هذا المسار. ويمثل توطين الصناعة أيضا فرصة لتطوير الاستثمار المحلي ورفع القدرات الإنتاجية، مع إمكانية الانتقال مستقبلاً من تلبية الطلب الوطني إلى البحث عن أسواق خارجية، خاصة في ظل ما تتيحه السوق الإفريقية من فرص. وبذلك، فإن الرهان لا يقتصر على إنتاج ما كانت الجزائر تستورده، وإنما يتمثل في بناء صناعة طبية وطنية قادرة على الاستمرار والتطور والمنافسة، بما يضمن للمواطن الجزائري مستلزمات طبية آمنة وذات جودة، ويعزز في الوقت ذاته مكانة الإنتاج الوطني ضمن منظومة السيادة الصحية والاقتصادية.